فاقد حصيلة ضريبة المرتبات بموازنة الدولة الحالية ٣,٤٢ مليار جنية ..... من المسئول؟؟؟!!!

الـمـوازنـة الـجـديـدة تـسـتـغـيـث.

٣,٤٢ فاقد ضريبة المرتبات .....و خبير يطالب بتعديل تشريعى.

الأهرام المسائي اليوم الأثنين المرافق ٢٠١١/٨/٢٢ - أحمد المهدي.

أ.د/ حازم الببلاوي

أ/ خالد عبد النبي

كشف خالد عبد النبي مفتش ضرائب الجيزة حالياً و مدير دراسات ضرائب الدخل سابقاً بمصلحة الضرائب عن أن قيمة الفاقد المتوقع في حصيلة ضريبة المرتبات بقطاعات الجهاز الحكومي بالدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ يقدر بـ٣,٤٢ مليار جنيه، مشيراً إلي أن قيمة الفاقد يزداد من سنة إلي أخري فبلغ الفاقد ١,٤٠ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و ٢,٨٥ مليار جنيه للسنة المالية٢٠١١/٢٠١٠.

متسائلاً كيف يمكن أن نخفض عجز الموازنة دون إصلاح المنظومة الضريبية بمصر و التي يمكنها المساهمة الفعالة في خفض عجز الموازنة!!!!!!.

و أرجع فاقد الحصيلة المتوقع بالموازنة المالية الحالية إلي الأختلاف الكبير بين حصيلة ضريبة المرتبات التقديرية المستهدفة من قطاعات الجهاز الحكومي بالدولة طبقا للموازنة العامة البالغ ٥,٠٩ مليار جنيه.

و حصيلة الضريبة المتوقعة بمصلحة الضرائب المصرية للجهاز الحكومي بالدولة التي تبلغ١.٦٧ مليار جنيه و في حين بلغت قيمة المرتبات بالموازنة الحالية مبلغ ١١٧.٥ مليار جنيه أي بنسبة٢٤% من مصروفات أستخدامات الموازنة الحالية ، مشيراً إلي العديد من الثغرات التشريعية و السلبيات التنفيذية التي كشف عنها التطبيق العملي و المتسببة في إحداث الفاقد.

و قال خالد أن إجمالي الممولين المصريين دافعي ضريبة المرتبات يصل إلي٢١.٥ مليون مواطن بنسبة٢٥% من الشعب المصري و عدد غير محدد من العمالة الأجنبية، موضحاً أن تلك الثغرات التشريعية و السلبيات التنفيذية تتمثل في عدم تحقيق المساواة و تكافؤ المراكز الضريبية لتمييز المعاملة الضريبية بين الممولين مما أهدر تحقيق العدالة الضريبية لتعدد القوانين و اللوائح التي تقرر إعفاءات ضريبية لبعض فئات الموظفين دون الأخري.

وعدم وجود آلية فعالة لمراقبة و متابعة خصم الضريبة و عجز الكثير من جهات العمل علي تطبيق القانون لغموض النصوص التشريعية و تباين و تناقض أساليب و طرق الفحص الضريبي بمصلحة الضرائب لعدم إصدار دليل الفحص الضريبي الموحد لضريبة المرتبات.

و أضاف أن عدم خضوع العديد من مصادر الدخل وجهات العمل للضريبة نتيجة القصور التشريعي بالإضافة إلي صعوبة أسلوب إعداد التسوية الضريبية السنوية لتعدد المشاكل التنفيذية وعدم إلتزام العديد من جهات العمل بتوريد و سداد الضريبة المخصومة في المواعيد القانونية مع زيادة عدد الشيكات المرتدة وعدم وجود قاعدة معلومات متكاملة البيانات توضح إحصائيات دقيقة للمرتبات و ما في حكمها و مصادر الدخل لقطاعات العمل بمصر وعدد العاملين المصريين وغير المصريين بكل قطاع.

و أشار خالد إلي عرض مقترحات من شأنها معالجة الثغرات و السلبيات التنفيذية و تحصيل ضريبة المرتبات الفعلية منها إجراء تعديل تشريعي يضعنا أمام فكر و فلسفة جديدة تتماشي مع واقع التطبيق الفعلي بتطبيق المبادئ الدستورية و تكافؤ المراكز و المعاملة الضريبية بين ممولي ضريبة المرتبات لتحقيق العدالة الضريبية للممولين بمفهومها الموسع دون تمييز بين الفئات الوظيفية و العمالية بإلغاء كل الإعفاءات الضريبية المقررة بموجب قوانين و لوائح خاصة لبعض بنود المرتبات.

و ناشد بإخضاع جميع مصادر الدخل و جهات العمل مثل أعضاء المجالس النيابية و المحلية و الشعبية و القضائية و العسكرية و كافة المجالس بمختلف أختصاصاتها و كذلك حسابات الإيرادات الخاصة و الوحدات ذات الطابع الخاص و صناديق الأستثمار و الكادرات الخاصة بجميع الجهات الحكومية و الغير حكومية و الهيئات و الشركات و الأشخاص الأعتبارية و جميع العاملين بتلك الجهات.

كما يري ضرورة إنشاء إدارة مركزية لضريبة المرتبات ضمن الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب تهدف إلي وضع سياسات و خطط تنفيذية لضريبة المرتبات و المتابعة و المراقبة علي خصم الضريبة و الدراسة المستمرة لتدارك النواحي السلبية في التطبيق و معالجتها و التعاون المشترك بين المصلحة و قطاعات الجهاز الحكومي بالدولة و قطاعات العمل الأخري لدعم الثقة المتبادلة.

و طالب خالد بوضع آلية فعالة لتنفيذ خطة لإنشاء قاعدة متكاملة البيانات للدخل من المرتبات بمصر و تنفيذ فكرة مشروع برنامج المرتبات والدمغة و التأمينات الموحد و ذلك ضمن منظومة الحكومة الإلكترونية و تحويل المكاتب الخارجية لمصلحة الضرائب المصرية بالوزارات والهيئات العامة إلي إدارات عامة تختص بمتابعة تطبيق صحيح قوانين الضرائب المصرية و خصم و توريد كل أنواع الضرائب المصرية من المنبع و لا تختص بتنفيذ أي أعمال للفحص الضريبي و تتبع الإدارة المركزية للتحصيل تحت حساب الضريبة و التصديق علي أتفاقية التعاون المشترك بين مصلحة الضرائب المصرية و قطاع الحسابات و المديريات المالية بوزارة المالية.